المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد الحادي عشر/ الجزء الأول شباط 2022

مناهج التعليم العام في السودان بين التحولات السياسية ورؤى التطوير (في الفترة من 1969م – 2019م)

Sudan General Education Curricula Between Political Changes and Development Visions (1969-2019)

د.إبراهيم محمد علي حسبو
Ibrahim Mohammed Ali Hasabo
أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك| كلية التربية جامعة النيل الأزرق | السودان |
alihasabo090277@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة مناهج التعليم العام في السودان بين التحولات السياسية ورؤى التطوير(في الفترة من 1969م – 2019م)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الظاهرة موضع الدراسة، وتوصل إلى نتائج أهمها: وجود علاقة وثيقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى تطويرها(في الفترة من 1969م إلى2019م) في تمكين الأيديولوجيا الحزبية. وأن المسؤولين عن التعليم في تغيير السياسات التعليمية يميلون إلى الأيديولوجيا التي تحكم مسيترهم السياسية. وهنالك سلبيات نتجت عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم العام في السودان أهمها: عدم وجود فلسفة تربوية قومية واضحة تعكس فلسفة التربية السودانية، المناهج التي بنيت على أيديولوجيا حزبية خرجت أجيال ونخب فكرية وسياسية غير متجانسة. وبناءً على ذلك قدم الباحث توصيات إلى جهات ذات الصلة أهمها: تحديد فلسفة تربوية سودانية بعيدة عن الأيديولوجيا الحزبية وفلسفاتها التربوية الخاصة بها. والرجوع إلى المصادر التي أشار إليها خبراء التربية في اشتقاق أهداف المنهج المدرسي. والأخذ بالمعايير التي يستند عليها التربويين في اختيار المحتوى. وإتماماً للإجراءات البحثية قدم مقترحات لدراسات مستقبلية أهمها: إجراء دراسات مسحية للكشف عن آثار العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة ما قبل حكومة 1969م. وأخرى للكشف عن آثار العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير في فترة حكومة مايو 1969م. وإجراء دراسات مسحية بشأن النظام التعليمي الملائم للتنوع الثقافي الذي يتميز به المجتمع السوداني يساعد على قبول التنوع ووحدة الشعور والانتماء القومي. **الكلمات المفتاحية: التعليم العام، التحولات السياسية، رؤى التطوير.**

Abstract.

The study aimed to revealing the relationship of the general education curriculums in Sudan, between political transitions and development vision (From 1969 to 2019), the research used the descriptive analysis approach in describing and analyzing the study phenomenon. The results of the study are that: There is strong relationship between the general education curriculums in Sudan and political transitions and vision (From 1969 to 2019) by empowering partisan ideology. Those responsible for education to change educational policies rely on the ideology that governs their political movement. There are downsides produced from the political transformations and their association with Sudan's education curriculum :There is no clear national educational philosophy reflects Sudanese education philosophy , curriculums that built on partisan ideology produced heterogamete generations and political and intellectual group .Therefore, the researcher presented recommendations : determining Sudanese educational philosophy far from partisan ideology and its special educational philosophy . Referring to sources that education experts mentioned them in generating curriculum goals .Taking standards that officials depend on to choose the content .To complete the research procedure, the researcher suggested several future studies, including: Conducting studies to reveal the effects of the relationship between public educations curricula in Sudan and political transformations and development vision in the period before 1969. Other studies to reveal the effects of the relationship between public education curricula in Sudan and the political transformations and development vision in the period of May 1969 .Also, studies on the educational system that suitable for cultural diversity of Sudanese society, which helps to accept diversity, feeling unity and national affiliation.

Keyword: General Education, Political Changes, Development Visions

المحور الأول: مقدمة الدراسة.

تمهيد:

عندما يتجه الباحث إلى مشاكل التعليم في السودان يكتشف أنها متعددة الجوانب، فلا يدري من أي جانب يتصدى لها؛ وذلك لارتباطها الوثيق بالنظم السياسية وأيديولوجياتها المختلفة؛ والشيء الذي يزيد الأمر تعقيداً أن هذه النظم السياسية ليست على أدنى حد من التوافق، ويظهر أثر ذلك جلياً على نظام التعليم، فالمتتبع للتغيرات التي تحدث في نظام الحكم في السودان، يلاحظ أن أول ما يبدأ به أي حكومة جديدة هو عملية تغيير السلم التعليمي، وتعديل أهداف التعليم بما يتماشى مع مبادئه الحزبية، ومن ثم تأتي عملية اختيار الخبرات التعليمية ترجمة لتلك الأهداف، وتبعاً لذلك في العام 1992 تم تغيير المناهج الدراسية تحت شعار إصلاح السودان في إصلاح التعليم؛ وبموجب ذلك تم تغيير السلم التعليمي من ثلاث مراحل دراسية (الإبتدائي، والمتوسط، والثانوي العالي)إلى مرحلتين(أساس، وثانوي عالي) فقد تم دمج المرحلة المتوسطة في مرحلة الأساس، وعندما قامت ثورة ديسمبر 2019م، تم تغيير السلم التعليمي، وصممت المناهج الدراسية وأهدافها ليكون التعليم وفقاً للفلسفة والرؤية التي يتبناها نظام الحكم الجديد في السودان؛ الأمر الذي أدى إلى إنشاء جدل شديد في بادئ الأمر بين الأحزاب السياسية حول محتوى بعض المناهج الدراسية. فهذا الذي يحدث في نظام التعليم في السودان يرى الباحث أنه لا يستند إلى أسس وفلسفات تربوية معلومة لدى التربويين، وهذا ما أكده أحد خبراء التربية بأنه "منذ أن بدأ التعليم النظامي في السودان عام 1899م إلى عام 1992م لم تطبق فلسفة تربوية واضحة ومحددة المهام، ولم تكن هنالك فلسفة تربوية بالمعنى الدقيق لكلمة "فلسفة"، واعتمد التعليم على الأسس التي وضعها المستعمر البريطاني في الفترة مابين 1899 إلى 1956م(استقلال السودان)، (البشير،2005، ص88) فالشاهد في هذا أن نظام التعليم في السودان لا يقوم على أسس ومبادئ تربوية، وإنما يقوم على التقليد أو على مبادئ حزبية مختلف فيها، لذلك يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين مناهج العام وبين التحولات السياسية، وللوقوف على الأسس والمبادئ التربوية التي يجب أن تقوم عليها عمليات تغيير أو تطوير النظام التعليمي في السودان؛ وذلك للفت انتباه المؤسسات السياسية التي تصل إلى سدة الحكم، وتراودها التفكير في تغيير أو تطوير النظام التعليمي في البلاد أن تعود إلى هذه الأسس والمبادئ، حتى لا يترك الأمر للأيديولوجيا الحزبية واختلافاتها في مشروع مهم يتعلق بتوفير التنمية المستدامة، وبنهضة الأمة وتقدمها.

مشكلة الدراسة:

درجت النخب السياسية في السودان عند توليها أي حكومة جديدة، سرعان ما تقوم بتغيير النظام التعليمي القائم بالبلاد واستبداله بنظام تعليمي جديد، والملاحظ أن التغيير الذي يحدث للنظام التعليمي في مثل هذه الظروف لا يستند إلى مرجعية تربوية مقرونة بخطط ودراسات تحدد مبررات التغيير، كما أن التغيير الذي يتم لا يكون من أجل الوصول إلى أحسن أو أفضل صورة ممكنة للتعليم يشمل(مدخلاته، وعملياته، ومخرجاته)، وإنما يكون من أجل تغيير سياسات التعليم السابق وأهدافه، كما كان الحال عندما تم تغيير النظام التعليمي في العام 1992م، وكما هو الحال عندما تم تغيير النظام التعليمي بعد بثورة 19 ديسمبر من أجل تغيير سياسات التعليم السابق وأهدافه، وعلى هذا الأساس تقوم هذه الدراسة وتهدف إلى الكشف عن العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان، وبين التحولات السياسية ورؤى التطوير(في الفترة من 1969م – 2019م)، والسلبيات المجتمعية التى نتجت عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم في السودان. وكذلك التعريف والتذكير بالأسس والمبادئ التربوية التي يجب أن يُستندُ عليها في عمليات تطوير النظام التعليمي.

أسئلة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير (في الفترة من 1969م – 2019م)؟
2. هل هنالك مبررات يستند عليها التربويين في تطوير المنهج المدرسي؟
3. كيف يمكن التحديد السليم لأهداف المنهج؟
4. بماذا يتغلب واضعي المناهج على مشكلة اختيار المحتوى؟
5. أي سلبيات نتجت عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم العام في السودان؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تتناول موضوع يتعلق بالتغيرات السياسية وأثرها على التعليم في السودان؛ وذلك أن عملية تطوير المنهج عملية مهنية، تنطلق من فلسفات ومبادئ تربوية تختلف عن مبادئ وفلسفات الأحزاب السايسية، وعليه يمكن تلخيص أهمية الدراسة في الآتي:

1. كشف العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير (في الفترة من 1969م – 2019م).
2. تلفت الدراسة انتباه أصحاب القرار: وخبراء التربية، وواضعي المناهج) إلى المبررات التي يستند عليها التربويين في تطوير المنهج المدرسي.
3. توضح لكل الجهات ذات الصلة المنطلقات التي تشتق منها أهداف المنهج المدرسي.
4. توجه انتباه متخذي القرار التربوي وواضعي المناهج إلى أهم المعايير التي يستند عليها التربويين في اختيار محتوى المنهج المدرسي.
5. التنبيه إلى السلبيات التى تنتج عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم في السودان.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى تطويرها (في الفترة من 1969م – 2019م).
2. توضيح المبررات التي يستند عليها التربويين في تطوير المنهج المدرسي.
3. التنبيه إلى المصادر الأساسية لاشتقاق أهداف المنهج المدرسي.
4. التذكير بالمعايير التي يستند عليها التربويين في اختيار محتوى المنهج المدرسي.
5. بيان السلبيات التى تنتج عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم العام في السودان.

مصطلحات الدراسة:

1. **أهداف المنهج:** يعرف الهدف بأنه"التغير المتوقع حدوثه في سلوك التلاميذ نتيجة لمرورهم وتفاعلهم مع الخبرات التعليمية التي تم اختيارها بقصد تحقيق النمو في شخصياتهم وتعديل سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه"(مصطفى،2000، ص30)
2. **المحتوى:** يقصد بالمحتوى: مجموعة التعريفات والمفاهيم والعلاقات والحقائق والقوانين والنظريات والمهارات والقيم والاتجاهات التي تشكل مادة التعلم في أحد الكتب الدراسية المقررة على الطلاب بأي من المراحل

الدراسية. ويتم اختيارها وتنظيمها وفق معايير علمية محددة بهدف تحقيق أهداف(فتحي وآخرون،2004، ص93).

منهج الدراسة: اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يرى أنه المناسب لوصف وتحليل موضوع الدراسة كما هى على الواقع.

المحور الثاني: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

يسود اعتقاد عام عند المشتغلين بالفكر السياسي أن من يشغل نفسه بالشأن العام لابد له من أن يتمتع بسمات تؤهله لأن يكون قدوة في مجتمعه؛ لأنه بهذه الصفة يأخذ مكان رب الأسرة في أسرته، والأستاذ بين طلابه، فيتحقق التماثل في أداء الوظيفة التربوية لكل مراحل الفرد في المجتمع، بل لعل الدور التربوي لرجل السياسة يكتسب أهمية أكبر نظراً لاتساع قاعدة المتأثرين بدوره فيهم(عوض الله1981، ص52)، يقوم الباحث في هذا الإطار بالكشف عن العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان، وبين التحولات السياسية ورؤى التطوير خلال ثلاث أنظمة سياسية مرت على حكم السودان، وهى: نظام الحكم في مايو1969م، وحكومة الإنقاذ 1989م، والفترة الانتقالية لثورة ديسمبر2019م، ويقدم موضوعاته بحسب الفترة الزمنية لكلٍ كما يلي:

أولاً: مناهج التعليم العام بين التحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة من1969م-1989م

المنهج هو: مجموعة الخبرات التربوية التي تهيئؤها المدرسة للتلاميذ سواء داخلها أو خارجها، وذلك بغرض مساعدتهم على النمو الشامل المتكامل، أي النمو في كافة الجوانب العقلية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية، والجسمية، والنفسية، والفنية، نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويكفل تفاعلهم بنجاح مع بيئتهم، ومجتمعهم، وابتكارهم حلولاً لما يواجههم من المشكلات(الوكيل، والمفتي،2004،ص6)، وفيما يبدو أن النخب السياسية في السودان تدرك العلاقة الوطيدة بين هذا المعنى وبين توجهاتهم ومبادئهم السياسية؛ لذلك يهتمون بمسألة تغيير مناهج التعليم في كل نظام سياسي يصل إلى سدة الحكم، ومن الشواهد التي تدل على ذلك، ما نقل عن وزير التربية في عهد مايو1969م "إن أي نظام سياسي يحمل فكرة أيديولوجية تحكم مسيرته السياسية، سوف يفكر ملياً في قضية التغيير الاجتماعي، من خلال إحداث تغيير جوهري في الوسائل الأيديولوجية" التعليم والإعلام"باعتبار أن التعليم يستهدف التربية والمعارف، وهي التي تشكل الثقافة تعتبر أهم أداة للتغيير. وقال لذلك عندما عُينت وزيراً للتربية والتعليم أول ما فكرت فيه هو تغير السلم التعليمي في

البلاد"(التعليم في السودان ضحية النظم السياسية الأيديولوجية، موقع الراكوبةhttps://www.alrakoba). الأمر الذى جعل الأطراف السياسية الأخرى لا تقبل بهذا التغيير وتلجأ إلى مقاومته؛ لأنهم يعلمون جيداً أن هذا التغيير ليس من أجل تحسين جودة التعليم أو غير ذلك من الأمور التربوية التي تدع إلى تغيير نظام التعليم أو تطوير المناهج.

ولذلك كتب أحد الرافضين لقرار وزير التربية القاضي بتغيير النظام التعليمي، مقالاً يعبر فيه عن رأي كيانه السياسي الذي ينتمي إليه جاء فيه: "وجد اعلان السلم التعليمي(6- 3-3) بعد انقلاب 25 مايو معارضة من .. المعلمين الديمقراطيين والوطنيين والمهتمين بالتعليم والثقافة في البلاد، فقد تم فرضه بطريقة فردية ومتعجلة ودون مشاركة المعلمين والمختصين والمهتمين، والذي تم فيه تجاهل توصيات وقرارات مؤتمر التربية القومي الذي عقد في اكتوبر 1969م ... ولم يتم اشراك نقابات المعلمين في التخطيط التربوي، وفي تنفيذ البرامج الديمقراطية التي ناضلت من قبل لتحقيقها... (ونستطيع القول أن هذه الوزارة التي تلعب دوراً مهماً في ميدان أساسي للثورة الديمقراطية، تعاني من سلبيات وأخطاء فاحشة، لابد من النضال ضدها.(عثمان، https://www.alrakoba.net). فما استندت عليه وزير التربية في 1969م، والرفض الذي قوبل به من الكيانات السياسية الأخرى، تؤكد بوضوح أن رؤى تطوير مناهج التعليم العام في السودان وتغيير السلم التعليمي منذ بواكير العهد الوطني لا تستند على مبادئ تربوية، وإنما تقوم لتثبيت أيديولوجيا سياسية لا أكثر ولا أقل من ذلك.

ثانياً: مناهج التعليم العام بين التحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة من 1989 - 2019م.

امتداداً للعلاقة الإرتباطية بين مناهج التعليم العام وبين التحولات السياسية ورؤى التطوير في فترة حكومة مايو 1969م، فقد جاء في التقرير المقدم إلى المركز العالمي للتعليم بجنيف 2008م ما يلي: "في 30 يونيو1989م دخل السودان عهداً جديداً تم فيه تحديد هوية الدولة السودانية وربطها بالعقيدة الدينية، وبثقافة وتراث وحاجات وتطلعات الأمة السودانية، وهذا ما حدث في مؤتمر سياسات التعليم عام 1990م والذي أوصى بتغيير نظام التعليم وبالتالي مناهج التعليم العام، (تقرير مقدم إلى المركز العالمي للتعليم، جنيف 2008، ص5)، و"في العام 1992م وبعد إجازة الاستراتيجية الشاملة انبثقت منها الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، قدمت فلسفة تربوية إسلامية المنحى(البشير،2005،ص89). وفي "الفترة ما بين 1992م إلى 1997م بدأت وزارة التربية في تطبيق مبادئ فلسفة التربية التي أجازتها الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، وتم تغيير السلم التعليمي من(6-3-3 سنوات) إلى(8-3 سنوات)، وحذفت المرحلة المتوسطة

ودمجت في المرحلة الابتدائية وسميت مرحلة التعليم الأساس، وصممت مناهج مرحلة الأساس من(1-8 سنوات) على أساس فلسفة التربية الإسلامية، وتمت مراجعة مناهج التعليم الثانوي. ومهما كانت وجهة النظر من مناهج مرحلة الأساس ومرحلة التعليم الثانوي، من حيث التصميم والتنفيذ، فإن هذه المناهج قصد بها أن تحقق أهداف الاستراتيجية القومية للتعليم التي أسست على فكر وفلسفة تربوية واضحة ومحددة المعالم(البشير،2005،ص89). فهذه القرارات أيضاً توضح بجلاء العلاقة الوطيدة بين التحولات السياسية وبين تغيير نظام التعليم كوسيلة للأحزاب في تكوين الاتجاهات والمبادئ السياسية لدى طلاب التعليم العام في السودان.

ثالثاً: مناهج التعليم العام بين التحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة الإنتقالية 2019م بعد ثورة 19ديسمبر:

بعد قيام ثورة 19ديسمبر2019م، جاء على لسان مدير المركز القومي للمناهج والبحث التربوي في مؤتمره الذي عقده بوكالة السودان للأنباء (منبر سونا) بتاريخ 24 نوفمبر حول قضايا المناهج: "تغيير المناهج ضرورة من ضرورات إنزال الثورة على أرض الواقع"(*). فهذا يشير إلى أن التغيير الذي تم أيضاً لم يتم من أجل تطوير المناهج لعوامل أملتها ضرورات العصر أو رؤي المستقبل، أو لتحسين نوعية التعليم، وإنما تم لإنزال الثورة على أرض الواقع كما تقدم، وهذا بمفهوم المخالفة يعني كل ما حدثت ثورة وجب تغيير المناهج لإنزال الثورة على أرض الواقع. فهذه وحدة من مشكلات التحولات السياسية في السودان وعلاقتها بالتعليم، فالنظام التعليمي لا يتم تغييره إلا لخدمة التوجهات السياسية المتغيرة، كأنما ليس هنالك أي مبررات تربوية ومجتمعية تدع إلى تغيير أو تطوير التعليم.

مبررات تطوير المنهج المدرسي:

يشهد واقعنا تطورات متسارعة وغير مسبوقة في شتى مجالات الحياة، وقد أثرت في نظم التعليم ومناهجه، وفرضت على المتخصصين في مجال المناهج ضرورة إعادة النظر في منظومتها وتطوير وجهتها للوفاء بتطلعات المجتمع في عصر المعلوماتية(مطاوع، الخليفة،1439هـ،ص11). ولكل مجتمع أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها من خلال مؤسساته المختلفة، وتعتبر المدرسة إحدى هذه المؤسسات التي أنشأها المجتمع

(*) يمكن مراجعة النص كاملاً على اليوتيوب – مؤتمر حول قضايا المناهج – وكالة السودان للأنباء – منبر سونا 24 نوفمبر.

ISSN: 2709-5312

لتحقيق أهداف المجتمع، وللمدرسة وسيلتها في تحقيق الأهداف وهى المنهج بمفهومه الشامل(الوكيل، والمفتي2004، ص70). وليس من المقبول أن نتصور أن يكون هناك منهج ثابت جامد على الدوام لا يستجيب لما تقتضيه عوامل التغيير والمراجعة والتطوير(اللقاني،2002،ص423)؛ وإذا كان الأمر كذلك فإن عملية تطوير المنهج في أي بلد من البلدان تستند على مبررات منطقية تكون مقبولة لدى المسؤولين عن العملية التعليمية، وبما أن المجتمعات متطورة فمن المنطقي أن تتطور مناهجها التعليمية؛ فبمضي الزمن ونتيجة للأحداث المتسارعة يقرر خبراء التربية أن المناهج الدراسية بحاجة إلى التطوير. "وهنالك أسباب عديدة تؤدي إلى تطوير المناهج، منها ما هو متصل بالحاضر والماضي، ومنها ماهو متصل بالمستقبل، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي(الوكيل، والمفتي،2004،ص316):

1. سوء وقصور المناهج الحالية: عندما يقتنع كل القائمين والمهتمين بالعملية التربوية بسوء المناهج الحالية، فإن هذا الاقتناع التام يدفع المسؤولين إلى تطوير هذه المناهج، ويمكن التوصل إلى سوء المناهج الحالية عن طريق نتائج الامتحانات العامة، أو تقارير الموجهين والخبراء والفنيين، وهبوط مستوى الخريجين، ونتائج البحوث المختلفة التي تنصب على تقويم المنهج بجوانبه المختلفة، وإجماع الرأي العام ووقوفه ضد هذه المناهج.

2. عدم وجود فلسفة تربوية واضحة ومحددة: حيث ينطلق المنهج المدرسي بدون فلسفة محددة له، ومن ثم يبدأ من فراغ عند تحديد الأهداف، والتي تعد تلك الأهداف مجرد شعارات جوفاء غامضة ومنفصلة عن بقية عناصر المنهج من محتوى وطرق تدريس وأوجه نشاط تعليمية وأساليب تقويم متعددة؛ الأمر الذي يستلزم معه بداهة إعادة النظر في نقطة الانطلاق التى يبدأ منها المنهج المدرسي، ومن ثم العمل على تحديد وتوضيح الفلسفة التربوية للمنهج من أجل تحديد مساره وتطويره في هذا الجانب بالشكل الذي يخدم المتعلم ومجتمعه معاً(سعادة، وإبراهيم،2001، ص397).

3. التطلع إلى حياة أفضل: لقد ساد اتجاه في العقد الماضي بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن السبيل والمدخل الرئيس لذلك هو تطوير التعليم وتجديده من خلال مراجعة وتطوير المناهج(اللقاني2002، ص424).

4. تطور الأسس التي يبنى عليها المنهج: من الأمور البديهية أن المنهج المدرسي ينطلق في بنائه من المجتمع، سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي. وكذلك يراعي المنهج المدرسي في بنائه الجوانب السيكولوجية أو النفسية الخاصة بطبيعة المتعلم وطبيعة عملية التعلم، كما يضع المنهج المدرسي

في حسبانه أيضاً طبيعة المعرفة التي يقدمها لطلابه بشكل أو بآخر. ولما كانت تلك الثلاثية المتمثلة في كل من المجتمع والمتعلم والمعرفة عرضة للتغيير والتطوير، فإنه من المنطقي القيام بعملية تطوير المهج بالشكل الذي يتعامل مع تلك التغيرات بطريقة فاعلة(سعادة، وإبراهيم،2001،ص401).

5. ملامح واتجاهات العصر: يتميز عصرنا الحالي ببعض الملامح والاتجاهات التي تدعونا إلى النظر في مناهجنا الدراسية بما يتماشى وهذه الاتجاهات والملامح؛ ليمكننا متابعة التغيرات العالمية واللحاق بالركب العالمي وتنمية مجتمعنا وتحديثه، ومن أهم اتجاهات عصرنا الحالي وملامحه..تزايد المعرفة وتراكمها(يونس، وآخرون،2004،ص300- 301).

6. قد يحدث التطوير نتيجة التنبؤ بحاجات واتجاهات الفرد والمجتمع والمستقبل، والتطوير في هذه الحالة لا يكون نتيجة سبب من الأسباب المرتبطة بالماضي، وإنما يرتبط بالمستقبل، فعن طريق التقدم العلمي يمكن التنبؤ باحتياجات ومطالب الغد، وعن طريق التخطيط والبحوث والاستبيانات والإحصاءات يمكن رسم الصورة لما سوف تكون عليه الحياة في المستقبل، وبالتالي يتم تطوير المناهج، لكي تساهم التربية في إشباع حاجات الغد ومطالبه(الوكيل،والمفتي2004، ص 317).

7. إيمان القيادات التربوية بقدرة التربية في المشـــاركة في إحداث التنمية والتغيير: الأمر الذي انعكس على محاولات وضـــع اســـتراتيجيات جديدة للتعليم في إطار ماتلتزم به الدول من أهداف وفي إطار واقعها وحاجاتها ومشكلاتها، وفي إطار التطورات العلمية والتكنولوجية(اللقاني،2002، ص424).

8. أصبح التعليم مطلباً جماهيرياً، لذا أصبح من الضروري تطوير المناهج المدرسية بما يتوافق مع مستجدات العلم، سواء كان ذلك على مستوى العلوم الطبيعية والبحتة، أو على مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية، وبخاصة الناس بحسها الرائع ونبضها المتدفق تدرك تماماً أهمية تطوير المناهج الدراسية، وترفض أن يتعلم الأبناء ما سبق تعليمه للآباء في عصر يتغير فيه العديد من المظاهر بين ليلة وضحاها(إبراهيم،2000، ص 572).

مما تقدم يتضـــح أن هنالك مبررات تربوية تبنى عليها عملية تطوير المنهج المدرســـي، والملاحظ أن هذه المبررات تختلف في السياق والمعنى عن مبررات الأحزاب السابقة التي تم الإستناد عليها في عمليات التعليم، أيضـاً من الملاحظات أن هذه المبررات لا تشير إلى أي توجهات أو مبادئ سياسية تدع إلى القيام بتطوير المنهج المدرســي، وإنما هى مســلمات ترتبط بالعملية التربوية وفلســفتها، واســتخلاص الممارســات الجيدة

للمؤسسات التربوية الإقليمية والدولية المتميزة، ولكن المتتبع لحركة التعليم في السودان يجدها لا تقوم على أي مبررات أو مسلمات تربوية واضحة ومحددة، وخير شاهد على ذلك الأيدولوجيا الحزبية التي كانت دافعاً وراء كل عملية تغيير أو تطوير تحدث للمناهج التعليمية منذ الاستقلال إلى ثورة ديسمبر 2019م.

أهداف المنهج المدرسي:

من القضايا الأساسية التي تواجه المناهج الدراسية السودانية، قضية تحديد المصادر التي تشتق منها أهداف التعليم، وبحسب خبراء التربية "تختلف مصادر اشتقاق الأهداف التربوية باختلاف الفلسفة التربوية التي يستند إليها المنهج، فإذا كان المنهج يستند إلى الفلسفة التقدمية، فإن مصادر اشتقاق أهدافه تختلف عنها فيما لو كان يستند إلى الفلسفة المثالية أو الجوهرية؛ لأن التقدمية تشدد على المتعلم وحاجاته، وميوله وخصائصه، في حين تهتم الجوهرية بالمواد الدراسية وهضمها، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول مصادر اشتقاق الأهداف، إلا أن أغلب الفلسفات التقدمية ترى أن الأهداف التربوية ينبغي أن تشتق من الآتي(عطية2009، ص68-69):

1. الفلسفة التي يتبناه المجتمع وحاجاته وقيمه وعاداته وتراثه.
2. المتعلم وخصائصه، حاجاته وميوله واهتماماته، بوصفه محور العملية التعليمية والمستفيد أو المستهدف منها.
3. التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم.
4. طبيعة المادة الدراسية ومعطياتها، وما حصل من تطور فيها.
5. ما توصلت إليه نظريات التعلم، وما نجم عنها من اتجاهات تربوية حديثة، بمعنى أن الأهداف التربوية ترتبط بالاتجاهات التربوية الحديثة مثل: التعلم الذاتي، مفهوم الجودة الشاملة، ربط ما يتعلمه الفرد بالحياة.

فالشاهد فيما تقدم أن هنالك مصادر لاشتقاق أهداف المنهج، تستند علي فلسفات تربوية محددة، أما لماذا لا يلجأ المعنيين بأمر التعليم في السودان إلى تلك المصادر في اشتقاق أهداف التعليم؟ يرى الباحث أن ذلك يعود إلى التربية الحزبية التي يتشربها العضو المنتمي إلى أي حزب من تلك الأحزاب، فالتربية الحزبية كما ورد في كتاب"من أجل إصلاح حزي: علل وأمراض الأحزاب السودانية" يقصد بها ذلك الشناط الحزبي الذي يهدف إلى بناء شخصية عضو الحزب بصورة تجسد سمات الحزب الذي ينتمي إليه – ويمكن اختصار هذا التعريف –

في ثلاث نقاط هى: تزويده بالمبادئ التي يؤمن بها الحزب ويسطرها في مواثيقه، وإكسابه السولكيات التي تعبر عن الخصائص الاجتماعية والسياسية للحزب، وإدماجه في شبكة العلاقات التي تجسد إنتماءه لحزبه دون سواه (عوض الله،1981، ص53)؛ فهذا يعني أن كل حزب له فلسفته التربوية الخاصة، وله أهدافه التي يريد أن يحققها، لذلك توظف كل إمكانات التغيير وعلى رأسها المناهج الدراسية، لجعل تلك المبادئ جزءً أساسياً من سلوك المتعلم، وبهذا تتحقق لكل حزب أهدافه كما تعكسها فلسفته التربوية؛ ولذلك يلاحظ أن مناهج التعليم السودانية من حيث الأهداف والمحتوى تختلف من وقت لآخر بسحب الفلسفة التربوية للحزب الحاكم؛ وعلى هذا الأساس كانت المناهج الدراسية في عهد حكومة مايو 1969 تختلف عن المناهج في حكومة الأنقاذ1989، والمناهج بعد ثورة 19ديسمبر تختلف عن كل تلك المناهج السابقة. فالأصل في قيام الأحزاب السياسية – السودانية – أنها تمثل شرائح اجتماعية ذات مصالح معينة، وأنها تعمل لخدمة هذه المصالح بكل ما تمارسه من أدوار وعلاقات في ساحة العمل السياسي"، ولذلك مسألة تغيير المنهج المدرسي وفقاً للفلسفة التربوية الحزبية، يعد أمر ضروري لأي حزب؛ وقد تقدم أن أي نظام سياسي يحمل فكرة أيديولوجية تحكم مسيرته السياسية، سوف يفكر ملياً في قضية التغيير الاجتماعي، من خلال إحداث تغيير جوهري في الوسائل الأيديولوجية "التعليم والإعلام".

معايير محتوى المنهج المدرسي:

أيضاً من القضايا التي تثير الخلافات والجدل بين المؤسسات السياسية السودانية، قضية المحتوى الذي يدرس في المنهج المدرسي، آخرها الخلافات التي نشبت بين تلك المؤسسات بعد ثورة 19ديسمبر 2019، والسبب في ذلك كما تقدم هو الصور التي وضعت ضمن المحتوى والأنشطة التعليمية في أحد الكتب الدراسية، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل هنالك معايير محددة لاختيار المحتوى؟ وما هى تلك المعايير؟

معايير اختيار المحتوى: يعد المحتوى العنصر الثاني من عناصر تنظيم المنهج المدرسي، يأتي بعد الأهداف ليكون ترجمة لها، حيث يتم اختياره وتنظيمه بناء على تلك الأهداف؛ فالغاية الأساسية من المحتوى هى تحقيق أهداف المنهج، والمحتوى في أحد تعريفاته هو: "المادة العلمية المتضمنة في أحد الكتب الدراسية المقررة على الطلاب، في أي من المراحل الدراسية المختلفة(اللقاني، والجمل، 2003ص244)ولكي يتم اختيار المحتوى بطريقة علمية سليمة لا تخضع لأهواء مخططي وواضعي المناهج، وجدت مجموعة من الشروط أو المعايير من أبرزها ما يلي(مصطفى،2000 ص39):

1. أن يكون المحتوى مرتبطاً بالأهداف: وذلك لأن العملية التعليمية تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، وإحدى وسائل تحقيق ذلك محتوى المنهج، ولهذا يجب أن يكون المحتوى ترجمة صادقة للأهداف، حتى يتسنى تحقيقها، وعلى قدر وضوح الهدف تكون سهولة اختيار المحتوى.

2. أن يكون المحتوى صادقاً وله دلالة: يقصد بصدق المحتوى أن كل ما يحتويه من معارف أن تكون حديثة وصحيحة من الناحية العلمية، وقابلة للتطبيق في مجالات واسعة ومواقف متنوعة.

3. أن يراعي المحتوى ميول وحاجات التلاميذ ومشكلاتهم: تعد الدافعية من أهم شروط حدوث التعلم، والاهتمام بميول التلاميذ من خلال المحتوى يوجد الدافع لديهم للإقبال على دراسة المحتوى، وييسر عملية تعلمهم؛ ولذلك فإن مراعاة ميول التلاميذ وحاجاتهم ومشكلاتهم هى أحد المعايير التي يتم على أساسها اختيار المحتوى؛ بحيث يكون ملائماً لمستوى التلاميذ وللقدرات العقلية والجسمية لمرحلة النمو التي يمرون بها.

4. مراعاة المحتوى للفروق الفردية: تتوقف عملية التعلم على الاستعدادات الفردية للتلاميذ نظراً لوجود فروق ذات مغزى من قدراتهم وحاجاتهم وميولهم؛ لذا يجب مراعاة هذه الفروق عند اختيار المحتوى؛ وذلك من خلال التنوع في الأنشطة بصفة عامة، والأنشطة الإثرائية بصفة خاصة، والتنوع في مصادر التعلم الأخرى كالكتب والمجلات والوثائق والنصوص والوسائل السمعية والبصرية، وتوجيه التلاميذ إليها للاستفادة منها، وكذلك التنوع في التدريبات العملية وطرح بعض الموضوعات الاختيارية داخل المادة الواحدة، حيث يتيح هذا التنوع أمام التلاميذ فرصة لاختيار ما يناسبهم ويتماشى مع قدراتهم واستعداداتهم. (يونس وآخرون 2004، ص94-95).

وهنالك معايير أخرى مهمة في اختيار المحتوى لخصها بعص خبراء التربية منهم(يونس وآخرون 2004، ص98-99) في الآتي:

1. آراء الخبراء: يعد آراء الخبراء بصفتهم متخصصين في مجال ما، ولديهم الخبرة الكافية به، أحد الوسائل الأساسية في اختيار المحتوى، إذ أن عملية اختيار المحتوى تتطلب اللجوء إلى الخبراء الأكاديميين والتربويين ممن لهم صلة بالمنهج الدراسي والواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع، وبحاجات التلاميذ وميولهم ومشكلاتهم،

وبطبيعة المادة الدراسية، وذلك لاختيار الموضوعات التي يتضمنها المحتوى، والأفكار الأساسية المرتبطة بتلك الموضوعات، والمادة العلمية التي تعالج تلك الأفكار بصورة مفصلية، وبتضافر جهود الخبراء يخرج المحتوى معبراً تعبيراً صادقاً عن الأهداف بجوانبها المعرفية، والمهارية، والوجدانية، ومراعياً لميول التلاميذ وحاجاتهم ومشكلاتهم، ومتماشياً مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع، والإماكانات المادية والفنية المتاحة في ميدان التطبيق.

2. التحليل: يعد تحليل الأنشطة الخاصة بمهنة معينة أحد الوسائل التي يمكن الاسترشاد بها عند اختيار المحتوى، حيث يتم من خلال تحليل هذه الأنشطة تحديد الكفايات اللازمة لممارسة هذه المهنة، وبالتالي يتم اختيار المحتوى في ضوء هذه الكفايات، إذا كانت على المستوى المطلوب لممارسة المهنة، ويظهر ذلك بوضوح في اختيار محتوى مناهج المدارس الفنية الصناعية والتجارية، فكلاهما يخرج منها الطالب لممارسة مهنة معينة، لذا يجب التعرف على الكفايات اللازمة للمهنة التي يمارسها بعد تخرجه، واختيار المحتوى في ضوئها حتى يكون هنالك علاقة بين ما يدرس داخل المحتوى وما يمارس في الحياة.

3. المسح: يعد مسح البحوث والدراسات السابقة أحد الوسائل المهمة في اختيار المحتوى، حيث تسهم عملية المسح في رصد ميول التلاميذ وحاجاتهم والمشكلات التي تواجههم عند دراسة مادة معينة، ورصد القضايا المجتمعية والعالمية ذات الصلة بالمادة الدراسية، والتعرف على الاتجاهات العالمية في بنائها وتنظيمها، وهذا من شأنه يساعد على اختيار محتوى جيد يلائم التلاميذ من حيث ميولهم واهتماماتهم وحاجاتهم، ويعكس قضايا المجتمع ومشكلاته، وبالتالي يقبل عليه التلاميذ ويتفاعلون معه ويحققون من وراء دراسته أفضل النتائج.

هذه المعايير وضعها المتربويون لتبين أن "عملية اختيار المحتوى ليست عملية متجردة من الأسس والأصول التي يرجع إليها لاشتقاق هذا – المحتوى – أي أنها ليست مسألة عفوية تخضع لوجهة نظر شخصية مهما توافر لها من خبرات في الميدان"(اللقاني،2002، ص218)، بل إنما وضعت ليلتزم بها من يقومون بعملية تغيير أو تطوير المناهج، ولا يترك الأمر لأهواء أو ميول أو الاتجاهات السياسية للمسؤولين عن التربية والتعليم في أي نظام سياسي وصل إلى سدة الحكم. أما الصراع الذي يجرى بين الأطراف السياسية السودانية بشأن محتوى المنهج، فهذا كما وصفه أحد المسؤولين السابقين عن التعليم في مقال نشر

في الراكوبة بعنوان: "التعليم في السودان ضحية النظم السياسية الأيديولوجية" جاء فيه: "هذا صراع سياسي وأيديولوجي في ذات الوقت". يعني ليس له علاقة بالتعليم.

السلبيات التى تنتج عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم في السودان:

إن المجتمع في سعيه لتربية الفرد يسعى إلى بنائه على نحو معين، بحيث يشتمل هذا البناء على معارف ومفاهيم واتجاهات ومهارات وأساليب تفكير تجعل الفرد قادراً على القيام بمسؤولية أدواره التي يمارسها حينما ينضم إلى هيكل العمالة في المجتمع، وهذا يعني أن المجتمع في سعيه إلى تربية الفرد يرجو تحقيق أهداف معينة، ووسيلته في هذا الأمر هى المدرسة بكافة مشتملاتها من تجهيزات وإمكانات مادية وبشرية، ومن هنا أصبح المنهج المدرسي هو أداة المدرسة في هذا الشأن، ومن ثم فإن المختصين ببناء المناهج وتطويرها لابد أن يكونوا على دارية كافية بما يرجوه المجتمع من وراء تربية أبنائه، فهنالك على سبيل المثال من المجتمعات من يرمي إلى تربية أبنائها على الخضوع والتبعية، وهناك مجتمعات أخرى ترمي إلى تربية أبنائها على التفرد والاستقلالية، وهناك غيرها يرمي إلى تربية الأبناء وفق أفكار فلسفية أخرى. ومن هنا أصبح من الضرورة بمكان أن يعكس المنهج من حيث الشكل والمضمون، ومن حيث التخطيط والتنفيذ واتجاه المجتمع وأهدافه من تربية الفرد(اللقاني، 2002ص111)، هذا هو الوضع الطبيعي لأي نظام تعليمي، ولكن من خلال السرد الذي تقدم حول مناهج التعليم العام في السودان بين التحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة من(1969م – 2019م)، يلاحظ أن المسؤولين عن بناء المناهج وتطويرها لا يهتمون بما يريده المجتمع من وراء تربية أبنائه، بقدر ما يهتمون بتحقيق أهدافهم السياسية؛ الأمر الذي نتج عنه سلبيات مجتمعية عديدة، يعزوها الباحث إلى مخرجات التعليم، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

1. عدم وجود فلسفة تربوية قومية واضحة تعكس فلسفة التربية السودانية وتوجه حركة التعليم، الأمر الذي ترك تربوياً مهماً للتوجهات السياسية والحزبية، كما هو واضح من الشواهد التي وردت في كل الفقرات السابقة من هذه الدراسة.

2. المناهج التي بنيت على أيديولوجيا ومهذبيات سياسية خرجت أجيال ونخب فكرية وسياسية غير متجانسة، لا في الفكر البناء، ولا في السياسة الرشيدة التي تقود المجتمع إلى ركب التقدم، وخير شاهد ودليل على ذلك الصراعات السياسية التي يعيشها السودان منذ أول حكومة وطنية، وحتى بعد ثورة 19ديسمبر.

3. يتمتع المجتمع السوداني بثقافات متعددة، ولكن بحكم تركيز المناهج على الأيديولوجيا الحزبية، فإنها لم تعمل على تقارب هذه الثقافات وجعلها ثقافة واحد تحدد الهوية السودانية؛ الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً للعنصرية والقبلية والطائفية والاثنية تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، ودعوات الانفصال المتكررة، وتدمير الاقتصاد في هذا البلد الذي يمثل سلة غذاء العالم.

4. بحكم تركيز المناهج على المبادئ الحزبية السياسية، فإنها لم تتمكن من غرس القيم الوطنية في الأجيال السابقة واللاحقة؛ فخرجت نخب فكرية وسياسية وثقافية تقدم المصالح الحزبية والذاتية على مصلحة الوطن.

5. السرعة والاستعجال في تغيير السلم التعليمي عند كل نظام سياسي جديد، أدى إلى عدم اتباع الخطوات العلمية في تطوير التعليم وبرامجه الدراسية، وهذا بدوره أدى إلى الضعف الشديد في مخرجات العملية التعليمية في بعض الحقب من عمر التعليم في السودان.

6. يتميز المجتمع السوداني بالتنوع العرقي والديني والثقافي، وسبب تأثر المناهج التعليمية بالتوجهات السياسية من جانب، وصراع الهوية من جانب آخر، لم تتمكن هذه المناهج من تزويب هذا التنوع وتجعل منه مركز قوة، بقدر ما جعلت منه منطلق للتنافر وعدم قبول الآخر المختلف، فضلاً عن عدم وحدة الشعور والانتماء القومي.

المحور الثالث:الخاتمة

النتائج:

1. هنالك علاقة وثيقة بين تغيير مناهج التعليم العام في السودان وبين التحولات السياسية ورؤى التطوير(في الفترة من 1969م – 2019م)، تمثلت في تغيير المناهج من أجل تمكين الأيديولوجيا الحزبية، وليس من أجل تحسين جودة التعليم.

2. هنالك مبررات لتغيير النظام التعليمي أو تطوير مناهجه يستند عليها التربويين في تطوير المنهج المدرسي، إلا أن المسؤولين عن التعليم ومتخذي القرار التربوي يميلون في أمر تغيير السياسات التعليمية إلى الأفكار الأيديولوجية التي تحكم مسيرتهم السياسية.

3. هنالك مصادر أساسية أشار إليها خبراء التربية لاشتقاق أهداف المنهج المدرسي، إلا أن المؤسسات السياسية التي حكمت السودان منذ(1969م – 2019م) كانت تشتق أهداف المناهج من فلسفاتها التربوية الخاصة بها.

4. توجد معايير يستند عليها التربويين في اختيار محتوى المنهج المدرسي، ولكن لم يلتفت إليها المسؤولين عن التعليم إما لاستعجال التغيير، وإما للانشغال بالصراعات التي تحدث بموجب التغيير.

5. هنالك سلبيات نتجت عن التحولات السياسية وارتباطها بمناهج التعليم في السودان، أهمها:

أ) عدم وجود فلسفة تربوية قومية واضحة تعكس فلسفة التربية السودانية وتوجه حركة التعليم.

ب) بحكم بناء المناهج على أيديولوجيا ومهذبيات سياسية خرجت أجيال ونخب فكرية وسياسية غير متجانسة.

ت) لم تعمل المناهج على تذويب الثقافات المتنوعة وجعلها ثقافة واحد تحدد الهوية السودانية.

ث) بحكم تركيز المناهج على المبادئ الحزبية، خرجت نخب فكرية وسياسية وثقافية تقدم المصالح الحزبية والذاتية على مصلحة الوطن.

ج) السرعة والاستعجال، وعدم اتباع الخطوات العلمية في تطوير التعليم وبرامجه أدى إلى الضعف في مخرجات العملية التعليمية.

ح) لتأثر المناهج التعليمية بالتوجهات السياسية من جانب، وصراع الهوية من جانب آخر، لم تتمكن من تزويب التنوع العرقي وجعله مركز قوة، بقدر ما جعلت منه منطلق للتنافر وعدم قبول الآخر المختلف، وعدم وحدة الشعور والانتماء القومي.

التوصيات:

1. توصية إلى خبراء التربية بتحديد فلسفة تربوية سودانية واضحة بعيدة عن الأيدلوجيا الحزبية وفلسفاتها التربوية الخاصة بها.

2. توصية إلى المؤسسات السياسية التي تتعاقب على إدارة الدولة، أن تترك قضية مبررات تغيير أو تطوير المناهج إلى أصحاب الخبرة بالأسس والمبادئ التربوية؛ حتى لا يؤدي أمر المناهج إلى الخلافات الحزبية بسبب التوجهات السياسية.

3. لعدم وجود فلسفة تربوية حددة متفق عليها توصية إلى وزارة التربية ولجانها المتخصصة بالرجوع إلى المصادر التي أشار إليها خبراء التربية في اشتقاق أهداف المنهج المدرسي.

4. توصية إلى لجان المناهج المتخصصة بالرجوع إلى المعايير التي يستند عليها التربويين في اختيار محتوى المنهج المدرسي؛ وذلك حتى لا ترك الأمر لأهواء أو ميول معينة.

5. توصية إلى المؤسسات السياسية بألا تصبغ أهداف المناهج القومية بأي صبغة سياسية، وأن تعمل على تقليل معالجة السلبيات التى تنتج عن تأثيراتها في شأن مناهج التعليم.

المقترحات:

1. إجراء دراسات مسحية للكشف عن آثار العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير في الفترة من ما قبل حكومة مايو 1969م.

2. إجراء دراسات مسحية للكشف عن آثار العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير في فترة حكومة مايو 1969م.

3. إجراء دراسات مسحية للكشف عن آثار العلاقة بين مناهج التعليم العام في السودان والتحولات السياسية ورؤى التطوير في فترة حكومة الإنقاذ 1989م.

ISSN: 2709-5312

4. إجراء دراسات مسحية خاصة بآراء خبراء التربية في السودان بشأن فلسفة التربية السودانية.

5. إجراء دراسات مسحية مجتمعية بشأن النظام التعليمي الملائم للتنوع الثقافي الذي يتميز به المجتمع السوداني تساعد على قبول التنوع ووحد الشعور والانتماء القومي.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم الأمين عبدالله. النخبة السودانية قضايا الأزمة والتجديد. SINAN FOR PRINTING 2011.

2. أحمد حسين اللقاني، وعلي أحمد الجمل. معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس. عالم الكتب 2003.

3. أحمد حسين اللقاني، وفارعة حسن محمد. مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل. عالم الكتب ط1،2002.

4. أحمد حسين اللقاني. المناهج بين النظرية والتطبيق. عالم الكتب ط4،2002.

5. الطاهر محمد عوض الله حسن. من أجل إصلاح حزبي: علل وأمراض الأحزاب السودانية RAWAA FOR PRINTING 2010.

6. حلمي أحمد الوكيل، ومحمد أمين المفتي. المناهج. المفهوم. العناصر. الأسس. التنظيمات. التطوير. مكتبة الأنجلو المصرية2004.

7. جودت أحمد سعادة، وعبدالله محمد إبراهيم.تنظيمات المنهج وتخطيطها وتطويرها. دار الشروق للنشر والتزويع 2001.

8. صلاح عبدالحميد مصطفى. الماهج الدراسية. عناصرها وأسسها وتطبيقاتها. دار المريخ للنشر. الرياض 2000.

9. ضـياء الدين محمد مطاوع، وحسـن جعفر الخليفة. إتجاهات حديثة في المناهج وتطبيقاتها في عصـر المعلوماتية. دار النشر الدولي للتوزيع والنشر الرياض،ط1 1439هـ.

10. فتحي يونس، محمود الناقة، محمد الفتي، حسـن شـحاتة، سـعيد السـعيد، يسـري عفيفي، مصـطفى رسـلان، صـابر حسـين ليل معوض، مجدي مهدي، محسـن فراج، علي الجمل، حنان حافظ، آمال عبدالله، سـعاد عمر، أسـماء شـريف. المناهج. الأسـس. المكونات. التنظيمات. التطوير. دار الفكر ناشرون وموزعزون طط1، 2004.

11. فوزي عبدالسـلام الشـربيني، وعفت مصـطفى الطناوي. المناهج. مفهومها. أسـس بنائها. عناصـرها. تنظيماتها. مركز الكتاب للنشر ط1 2015.

12. محسن علي عطية. المناهج الحديثة وطرق التدريس. دار المناهج للنشر والتوزيع2009.

13. مجدي عزيز إبراهيم. موسوعة المناهج التربوية. مكتبة الأنجلو المصرية 2000.

14. ماجد أيوب القيسي. المناهج وطرق التدريس. دار أمجد للنشر والتوزيع ط1 2018.

15. محمد مزمل البشير. المناهج العامة. منشورات جامعة السودان المفتوحةط1 2005.

16. وزارة التعليم العام(جمهورية السـودان) الإدارة العامة للتخطيط التربوي. التعليم العام. التقرير الوطني. تقييم متوسط الأمد للتعليم للجميع للفترة من(2000– 2006). الخرطوم يوليو2007.

ISSN: 2709-5312

شكبة الانتر نت:

1. تاج السر عثمان – الميدان. تجربة السلم التعليمي بعد إنقلاب 25 مايو 1969م https://www.alrakoba.net

2. التعليم في السودان ضحية النظم السايسة الأيديولوجية https://www.alrakoba.net [email]zainsalih@hotmail.com[/email]

3. عمر أحمد القراي. مؤتمر حول قضايا التعليم (وكالة السودان للأنباء) Sudan News Agency YouTupe 2019